البروفيسور عفاكي: خمس سنوات صنعت الثقة الدولية في التحكيم السعودي

أخبار المركز
SCCA News

يناير 2020 January - السنة الثانية - العدد الثالث

قوّة الثقة

تتحدث كل لغات العالم!

اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري؛ 14خبيراً من خمس قارات

ثلاث كلمات

أ. ياسين بن خالد خياط

في الجلسة الافتتاحية لأول مؤتمر دولي للتحكيم التجاري في المملكة، اختار معالي وزير التجارة والاستثمار ثلاث كلمات لتكون ذروة التوصيات، وخلاصة التوجيهات في كلمة معاليه. هذه الكلمات الثلاث هي:
"الثقة.. الثقة.. الثقة.."

واليوم، نختار هذه الكلمات الثلاث لتكون افتتاحية عددنا، ولتكون محور الملف الرئيسي الذي يختصر في سطوره قائمة طويلة من الإنجازات الوطنية التي رسمت الوجه الجديد لصناعة التحكيم والوساطة في المملكة العربية السعودية، والتي استطاعت – خلال مدة وجيزة – تغيير الصورة الذهنية للسعودية، من دولة تهاجر قضاياها لطلب التحكيم المؤسسي من مختلف عواصم العالم، إلى بيئة صديقة للتحكيم، وجاذبة له، ومبشرة به.

ولئن كانت وكالات التصنيف الائتماني تقيس مستويات الثقة برموز الحروف، فإن صناعة التحكيم تقرأ أحكامها من خلال الأنظمة والتشريعات، واحترافية الممارسات وفق المعايير الدولية، وقوة تنفيذ الأحكام، وفعالية الدعم القضائي، إضافة إلى الحضور الدولي، والتسهيلات اللوجستية، وانتشار ثقافة التحكيم.. كل هذه الأبعاد وغيرها، تمثل الصورة الكاملة لتقييم الثقة في أي بلد يسعى لأن يكون خياراً تحكيمياً مفضلاً على المستوى الإقليمي والدولي، وهذه الصورة الكاملة هي التي حققتها المملكة بصورة كاملة، وحصدت من خلالها العديد من الشهادات الدولية المحايدة التي تحتفي بمستقبل التحكيم التجاري السعودي، وتشيد بالدعم الاستثنائي الذي تلقته هذه الصناعة من أعلى مستويات القيادة في المملكة العربية السعودية.

إنها نجاحات تاريخية كبيرة كسبت ثقة المؤسسات الدولية وخبراء التحكيم من شتى أنحاء العالم.. هذه النجاحات لم تكن وليدة اليوم والليلة.. إنها نتيجة عمل المخلصين في مختلف القطاعات على مدار اليوم والليلة.

رئيس مجلس الإدارة
أ.ياسين بن خالد خياط

الرئيس التنفيذي
د.حامد بن حسن ميرة

للتواصل
المركز السعودي للتحكيم التجاري

920003625
info@sadr.org

الدور الثامن، مبنى مجلس الغرف السعودية، 7982 طريق الملك فهد الفرعي – المؤتمرات، الرياض 12711 – 4183، المملكة العربية السعودية

www.sadr.org

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

موجز العدد

قوة الثقة!

مهما تعددت مؤشرات الاستثمار وتباينت، فإنها تبقى مرتبطة بالقوة التي تبعث على الاطمئنان عند اتخاذ القرار.. القوة التي لا تخطئها بصيرة رجال الأعمال وصناع الاقتصاد في شتى أنحاء العالم.. اسمها: قوة الثقة! وحيثما استدارت مراحل الاستثمارات، من التأسيس إلى التمويل إلى التشغيل وصولاً إلى حلول تسوية المنازعات، فإن جاذبية الثقة تبقى هي "الشمال" الراسخ الذي تستقر عنده بوصلة المال والأعمال.

14 خبيراً من خمس قارات

في ظل التطورات النوعية التي يعيشها التحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية والمنطقة، كشف المركز السعودي للتحكيم التجاري عن تأسيس لجنة استشارية تضم نخبة رفيعة المستوى من أبرز المحكّمين الدوليين المعروفين من جميع أنحاء العالم.

البروفيسور عفّاكي: خمس سنوات صنعت الثقة الدولية في التحكيم السعودي

"إنه إنجاز هام تُعبِّر من خلاله المملكة عن ترحيبها بالاستثمارات الخارجية المباشرة في ضوء رؤية 2030". بهذه العبارة تحدث البروفيسور الدكتور جورج عفّاكي، المحكم الدولي وأستاذ القانون الدولي في جامعة باريس، واصفاً الخطوات النوعية التي اتخذتها المملكة نحو تمكين بيئة الأعمال والاستثمار المحلية بسلسلة التشريعات والقرارات التي تصدرها دعما لصناعة بدائل تسوية المنازعات، داعيا في هذا الصدد إلى مواصلة نهج تعزيز الثقة بين القضاء والتحكيم لضمان المستوى الأمثل في القرارات القضائية المتعلقة بالتحكيم.

قـــوّة الـــثـــقـــة!

مهما تعددت مؤشرات الاستثمار وتباينت، فإنها تبقى مرتبطة بالقوة التي تبعث على الاطمئنان عند اتخاذ القرار.. القوة التي لا تخطئها بصيرة رجال الأعمال وصناع الاقتصاد في شتى أنحاء العالم.. اسمها: قوة الثقة!

وحيثما استدارت مراحل الاستثمارات، من التأسيس إلى التمويل إلى التشغيل وصولاً إلى حلول تسوية المنازعات، فإن جاذبية الثقة تبقى هي "الشمال" الراسخ الذي تستقر عنده بوصلة المال والأعمال.

الثقة هي الورقة الرابحة التي تتحدث كل لغات العالم، وهي الورقة الصعبة التي لا يملكها إلا من استطاع أن يتجاوز الأقوال، وأن يتحدث للعالم بالأفعال!

لقد أدرك صانع القرار في المملكة العربية السعودية أن الانتقال إلى اقتصاد ما بعد النفط، ورفع مستوى التنافسية للمملكة بين اقتصادات العالم الكبرى، يتطلب قفزات كبيرة في مجالات تمكين بيئة الاستثمار، وتيسير ممارسة الأعمال، وخلال الأعوام الأخيرة تحول هذا الإدراك إلى إرادة، وتحولت هذه الإرادة إلى واقع، وأثمر هذا الواقع نتائج استثنائية أحرزت المملكة على إثرها المركز الأول عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال، وقفزت – خلال عام واحد – 30 مرتبة في تقرير ممارسة الأعمال 2020 الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي.

في هذا الملف نلقي الضوء على واحد من الملفات التي بقيت في الظل عقوداً طويلة، ثم لم يلبث أن أخذ مكانة متقدمة في اهتمام القيادة السعودية، حتى أصبح اليوم رقماً صعباً بين مجموع الإجراءات التي يرعاها صانع القرار لتحسين بيئة الاستثمار، إنه ملف صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية، الذي حظي بالدعم الكبير على كافة المستويات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثقة تشريعية

بدأت القصة منذ عام 2012، مع صدور نظام التحكيم في صيغته الجديدة، الذي نقل صناعة التحكيم المؤسسي إلى طور غير مسبوق، مواكبٍ لما تشهده المملكة من نهضة في الاقتصاد ونمو الأعمال، ومتضمنا أحدث النظريات في مجال التحكيم التجاري، ومجموعة من القواعد والإجراءات المتوائمة مع أفضل الممارسات الدولية ومع قانون الـ(أونسيترال) النموذجي للتحكيم التجاري الدولي.

وفي هذا النظام، منَح صاحب القرار هيئة التحكيم صلاحيات واسعة في إدارة عملية فض النزاع وإحقاق العدالة الناجزة بين أطرافه، وساندها بدعم قضائي من المحكمة المختصة في إنفاذ حكم التحكيم الصادر من الهيئة.

"مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام، يحوز حكم التحكيم الصادر طبقا لهذا النظام حجية الأمر المقضي به، ويكون واجب النفاذ"
م 52

وعلى أساس نظام التحكيم الجديد، بدأت دينامية جديدة لمسيرة التحكيم المؤسسي في السعودية، كانت أولى بواكيرها صدور قرار إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) في شهر أبريل من عام 2014، ليتولى الإشراف على إجراءات التحكيم في المنازعات التجارية والمدنية ذات الصلة، والتي يتفق أطرافها على تسويتها تحكيميا في إطار المركز.

إلا أن عام 2019 يعد سِمة مميزة وعلامة فارقة في مسيرة صناعة التحكيم المؤسسي بالمملكة؛ إذ تتالت فيه سلسلة من الأدوات التشريعية الداعمة؛ أمرٌ سامٍ، وثلاثة أنظمة، ولائحة تنفيذية، جميعها صبَّت في إرساء البنية التنظيمية الصلبة لهذه الصناعة.

ففي شهر أبريل من هذا العام، صدر تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري الذي رسم الإطار التنظيمي لعمل المركز، وتجلَّت ثقة صاحب القرار في هذا الكيان بمنحه الشخصية الاعتبارية المستقلة ماليا وإداريا، والنص على استقلالية مجلس إدارة المركز وهيئة التحكيم كلٌ في ممارسة المهام الموكلة إليه. وقبل ذلك أمرٌ سامٍ كريم يتضمن الإيعاز للجهات الحكومية -عند رغبتها بتسوية خلافاتها مع المستثمر الأجنبي عن طريق التحكيم- بأن يكون إدراج شرط التحكيم داخل المملكة في المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) أو أحد مراكز التحكيم المرخصة، وبعد ذلك صدور نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية، الذي نقل صلاحية الموافقة على إدراج شرط التحكيم في العقود الحكومية من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير المالية، في خطوة تُجسِّد إرادة عازمة بتفعيل بدائل تسوية المنازعات على مستوى القطاع الحكومي في المملكة.

2019 عام حافل بالثقة

يناير

الأمر السامي الكريم

"على الجهات الحكومية الراغبة في تسوية خلافاتها مع المستثمر الأجنبي عن طريق التحكيم العمل على أن يكون التحكيم داخل المملكة في المركز السعودي للتحكيم التجاري أو في أحد مراكز التحكيم المرخصة"

رقم 28004 وتاريخ 1440/05/22هـ

أبريل

تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري

"تستقل هيئة التحكيم عن (مجلس الإدارة) في ممارسة أعمالها في إدارة إجراءات القضايا المنظورة، ولا تتلقى منه أي تعليمات تتصل بأدائها لعملها في تلك القضايا"

م 5

يوليو

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

"للجهة الحكومية -بعد موافقة وزير المالية- الاتفاق على التحكيم وفق ما توضحه اللائحة"

م 92

أكتوبر

نظام الامتياز التجاري

"يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التي تنشأ عن اتفاقية الامتياز أو تطبيق النظام بوسائل بديلة، كالتحكيم والوساطة والتوفيق"

م 25

نوفمبر

لائحة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

للاتفاق على التحكيم لا بد من:

- الاقتصار على العقود التي تتجاوز قيمتها التقديرية 100 مليون ريال*
- تطبيق أنظمة المملكة على موضوع النزاع
- النص على التحكيم وشروطه في وثائق العقد

م 154

* يجوز لوزير المالية تعديل هذا الحد وفق ما يراه مناسبا

داعمٌ في إنجاز العدالة

أهم ما يُحكّم به على بلد بأنه "داعم للتحكيم" هو موقف مؤسسة القضاء والمرافق العدلية منه. وما تحكيه الأرقام التي تنشرها وزارة العدل بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية والأجنبية، والأحكام القضائية الصادرة من المحاكم في هذا الصدد؛ هو صوت جليٌّ لا يقطعه شك بأن بدائل تسوية المنازعات أضحت سندا ورافدا لمؤسسة القضاء في المملكة، وداعما في إحقاق العدالة الناجزة بين أطراف المنازعات التجارية.

هذه الثقة أسفرت أيضا عن إبرام المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) اتفاقية تعاون مع مركز التدريب العدلي في وزارة العدل، بهدف تفعيل التعاون الاستراتيجي والتنفيذي بين الطرفين، وتوفير تدريب نوعي يستمر على المدى الطويل وينصَبُّ على الجوانب العملية ذات العلاقة بإجراءات التحكيم وتكامله مع القضاء.

وتتضمّن الاتفاقية إعداد حقائب تدريبية في التحكيم، موَجَّهة إلى المشمولين باختصاص مركز التدريب العدلي من قضاة وأعضاء نيابة وكُتّاب عدل وأعوان قضاء ومحامين، وإعداد وتقديم الدليل الإرشادي لإجراءات التحكيم الخاص بأصحاب الفضيلة القضاة.

وتأتي الاتفاقية امتدادا لسلسلة من ورش العمل التي نظمها المركز السعودي بالتعاون مع وزارة العدل، وشارك فيها نخبة من الخبراء الدوليين المتخصصين في صناعة التحكيم التجاري، وحضرها طيف واسع من أصحاب الفضيلة القضاة حول المملكة، ومن المقرر أن تستمر هذه الورش خلال عام 2020 وأن يقوم مركز التدريب العدلي في وزارة العدل بتقديم 12 برنامجا تدريبيا يحضرها أكثر من 300 قاضٍ حول المملكة.

نجاح إجرائي

لقد كانت أعواما قليلة، ولكن المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) استطاع أن يحقق فيها أضعاف ما تحققه المراكز حديثة التأسيس عادة، وحظي خلال هذه المدة القياسية بالعديد من الإشادات المحايدة أدلت بها مجموعة من مكاتب المحاماة الدولية والصحافة العالمية المتخصصة، كما حظي بثقة قطاعات الأعمال من خلال إدراج الشركات الكبرى الوطنية والدولية في القطاعات المختلفة لشرط التحكيم النموذجي للمركز في عقودها، وبدء تدفق القضايا إلى المركز من أطراف وطنية وأجنبية.

حظي المركز بثقة قطاعات الأعمال بإدراج شرط التحكيم في عقودها وبدء تدفق القضايا إليه

وامتدادا لذلك، فقد أخذ المركز على عاتقه التزاما بالتطوير المستمر، نتج منه إطلاق حزمة من المنتجات التي تعد الأحدث في صناعة بدائل تسوية المنازعات، مثل (خدمات اختيار وتعيين المحكّمين)، و(محكّم الطوارئ)، و(إجراءات التحكيم المعجّل)، و(بروتوكول ومنصة التحكيم الإلكتروني).

المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) يحمل رسالة الثقة من المملكة إلى العالم!

شهد عام 2019 حضوراً بارزاً للمملكة العربية السعودية في المحافل الدولية المعنية بتطوير صناعة بدائل تسوية المنازعات، كما شهد عدداً من الشراكات الاستراتيجية مع كبرى مؤسسات التحكيم حول العالم للنهوض بواقع هذه الصناعة في السعودية.

فيما يلي استعراض لأبرز المحافل والشراكات الدولية التي أدى المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) من خلالها دوره الذي أناطه به مجلس الوزراء لتمثيل المملكة العربية السعودية في مجال التحكيم التجاري المملكة محليا ودولياً.

فيينا - أبريل 2019

منافسة (ويليام سي. فيس) للتحكيم التجاري الدولي

شارك المركز في النسخة الـ26 من منافسة (ويليام سي. فيس) بصفته راعيا رسميا لهذا "الماراثون" الدولي، الذي يعقد سنويا في مقر جامعة فيينا العريقة، ويستضيف عشرات الفِرق المتنافسة من مختلف الجامعات الدولية، من بينها جامعة هارفارد الأمريكية وأكسفورد البريطانية والسوربون الفرنسية، إضافة إلى أشهر مكاتب المحاماة ومراكز التحكيم الدولية

لندن - أبريل 2019

اتفاقية الشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين المعتمدين (CIArb)

وقّع المركز اتفاقية إطلاق (برنامج الزمالة الدولية في التحكيم التجاري)، البرنامج التأهيلي الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين المعتمدين (CIArb)، وهو المركز الدولي الأول عالمياً في هذا المجال، وتزيد خبرته في تطوير خدمات بدائل تسوية المنازعات التجارية عن أكثر من 100 عام

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

نيويورك - يوليو 2019

تجديد التعاون الاستراتيجي مع جمعية التحكيم الأمريكية (ICDR-AAA)

جدّد المركز تعاونه الاستراتيجي مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية (ICDR-AAA)، في خطوة من شأنها ترسيخ الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين والانتقال بها إلى طَوْر جديد من أطوار التعاون الثنائي بين الطرفين، يُسفِر عن تعزيز مكانة المركز السعودي في صناعة التحكيم المؤسسي محليا وإقليميا، والارتقاء بالمرجعية المعيارية لديه في تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات في المملكة والمنطقة

نيويورك - يوليو 2019

المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة

ضمن فعاليات المنتدى، نَظّم الوفد الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، بتنسيق وشراكة مع منظومة التجارة والاستثمار ومنها المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ لقاءً من أجل إبراز إسهام المملكة التشريعي والإجرائي في تيسير ممارسة الأعمال وتطوير بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي؛ مما يمثل مساهمة كبيرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأحد أهم محاور نقاشات المنتدى لهذا العام

سنغافورة - أغسطس 2019

توقيع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الوساطة

شارك المركز ضمن وفد سعودي رفيع المستوى في حفل التوقيع على "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة"، الذي عُقِد في دولة سنغافورة، لتكون المملكة في مقدمة الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الأولى من نوعها في مجال تسوية المنازعات التجارية العابرة للحدود من خلال الوساطة

فيينا - سبتمبر 2019

الدورة الـ70 لفريق تسوية المنازعات في لجنة الـ (أونسيترال)

وعلى مدار خمسة أيام وعشر جلسات عمل، شارك المركز ممثلا المملكة جنبا إلى جنب ممثلي الدول الأعضاء في إعداد نص بشأن التحكيم المعجل، واستعراض تقرير المحكمة الدائمة للتحكيم بشأن إجراءات تعيين المحكّم الوحيد، وتجارب سلطات التعيين في تقييم الجوانب الكمية والنوعية للقضايا، واعتمد الفريق في ختام أعمال الدورة تقريرا لتقديمه إلى اجتماع الـ (أونسيترال) المقبل في نيويورك شهر يونيو 2020

اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري

14 خبيراً من خمس قارات

في ظل التطورات النوعية التي يعيشها التحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية والمنطقة، كشف المركز السعودي للتحكيم التجاري عن تأسيس لجنة استشارية تضم نخبة رفيعة المستوى من أبرز المحكّمين الدوليين المعروفين من جميع أنحاء العالم.

ويأتي الإعلان عن تأسيس هذه اللجنة لتعزيز الثقة التي يحظى بها المركز على المستوى الوطني والدولي، ويبلغ عدد أعضائها 14 عضوا، بينهم محكّمون دوليون مستقلون، ومستشارون قانونيون عملوا في مراكز تحكيم دولية بارزة، ومحامون بارزون من شركات محاماة دولية رفيعة، إضافة إلى أساتذة قانون في عدة جامعات دولية.

وستعمل اللجنة الاستشارية على تقديم المشورة الفنية وإثراء المركز السعودي للتحكيم التجاري بأفضل الخبرات والممارسات الدولية في صناعة التحكيم؛ اعتمادا على الخبرات المتخصصة التي يحملها أعضاء اللجنة، بما يمَكّن المركز السعودي للتحكيم التجاري من مواصلة تطوير أعماله وترقية خدماته إلى مستوىً يجعل منه الشريك الدولي الأفضل في المنطقة، والخيار الإقليمي المُفضَّل لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات.

تعليقا على هذه الخطوة، قال الأستاذ ياسين خياط، رئيس مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، إن اللجنة الاستشارية الجديدة ستقدم الإرشادات والتوجيهات بشأن التحسين المستمر لقواعد عمل المركز وإجراءاته، كما سيُناط بها مراقبة الاتجاهات الدولية في صناعة التحكيم والتشاور مع المركز في شأن استحداث خدمات جديدة أو مراجعة الخدمات القائمة.

ستعمل اللجنة على إثراء المركز بأفضل الخبرات والممارسات الدولية في صناعة التحكيم

وأضاف الأستاذ خياط: إن المركز يفخر بالأسماء البارزة التي تَضُمّها اللجنة الاستشارية وتأتي من موارد متنوعة من بيئة التحكيم التجاري الدولي، بينهم محكّمون دوليون بارزون ومسؤولون سابقون في مركز تحكيم عريقة حول العالم؛ ما يعكس حجم الثقة الدولية بالمركز وأعماله التي يقدمها إلى عملائه في المملكة وخارجها.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

أعضاء اللجنة الاستشارية*

01

أ. أليك إيمرسون
محكم ووسيط مستقل، إدارة بدائل تسوية المنازعات للإستشارات
مقيم في دبي

02

أ. إيرين ميلر رانكين
شريك، فريشفيلد براكهاوس ديرنجر
مقيمة في دبي

03

أ. برناردو م. كريماديس
مدير مؤسس بمكتب كريماديس وشركاؤة للمحاماة
مقيم في مدريد

04

أ. بين كاولين
محامي وشريك في شركة كلايد أند كو
مقيم في الرياض

05

أ. توبي لاندو
محامي ومحكم مستقل في غرف محاكم إيسكس في لندن
مقيم في سنغافورة

06

أ. تيموثي مارتين
مدير عام، غرف نورثمبرلاند
مقيم في كالجاري

07

أ.د. جورج عفاكي
محكم مستقل
مقيم في باريس

08

أ. ريتشارد نيمارك
مدير، نيمارك لتسوية المنازعات (النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية)
مقيم في نيويورك

09

أ. شيان باو
محكّم ووسيط مستقل، غرف التحكيم
مقيم في هونغ كونغ

10

فضيلة الشيخ القاضي د. عبدالعزيز الناصر
القاضي في محكمة الاستئناف
مقيم في الرياض

11

أ.د. فرانكو فيراري
أستاذ قانون ، كلية الحقوق بجامعة نيويورك
مقيم في نيويورك

12

د. فهد أبو حيمد
شريك إداري، شركة أبوحيمد وآل الشيخ والحقباني، بالشراكة مع كليفورد شانس
مقيم في الرياض

13

أ. مايكل باتشيت جويس
محامي ومحكم مستقل، غرف إلي بيليس
مقيم في لندن

14

د. مصطفى عبدالغفار
قاضي في محكمة استئناف القاهرة
مقيم في القاهرة

*بحسب الترتيب الهجائي

البروفيسور عفَّاكي يحكي عن خمس سنوات صنعت الثقة الدولية في التحكيم السعودي

قال د. عفّاكي: إن السعودية تخطو خطوات نوعية في تمكين بيئة الأعمال والاستثمار لديها.

"إنه إنجاز هام تُعبِّر من خلاله المملكة عن ترحيبها بالاستثمارات الخارجية المباشرة في ضوء رؤية 2030".

بهذه العبارة تحدث البروفيسور الدكتور جورج عفَّاكي، المحكم الدولي وأستاذ القانون الدولي في جامعة باريس، واصفاً الخطوات النوعية التي اتخذتها المملكة نحو تمكين بيئة الأعمال والاستثمار المحلية بسلسلة التشريعات والقرارات التي تصدرها دعما لصناعة بدائل تسوية المنازعات، داعيا في هذا الصدد إلى مواصلة نهج تعزيز الثقة بين القضاء والتحكيم لضمان المستوى الأمثل في القرارات القضائية المتعلقة بالتحكيم.

الدكتور عفَّاكي، الذي عُيِّن مؤخرا عضوا في اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)، قال إن المركز يطمح إلى تَبَوُّؤ أعلى المراتب في التحكيم المؤسسي، باستقطاب خبراء من خمس قارات حول العالم، للعمل يدا بيد مع قيادة المركز من أجل التطوير المستمر لقواعده وممارساته.. إلى تفاصيل الحوار.

أصدرت الحكومة السعودية مؤخرا جملة من التشريعات والقرارات التنفيذية لدعم بدائل تسوية المنازعات، كيف تقرؤون هذه التشريعات، وكيف تستشرفون آثارها على صناعة التحكيم التجاري في المملكة؟

إن إصدار نظام التحكيم في 1433ه بحد ذاته إنجاز هام تُعبِّر من خلاله المملكة عن ترحيبها بالاستثمارات الخارجية المباشرة في ضوء رؤية 2030 ودعمها لضمان حق المتقاضين باختيار سلك خاص حيادي لحل نزاعاتهم بقرار تحكيمي نهائي وملزم.

ويمكنني أن أشهد بخبرتي الشخصية بالتحكيم في المملكة، قبل وبعد إصدار النظام، عن التغير الإيجابي الذي نتج عنه سواء في الإجراءات التحكيمية أم في التنفيذ أمام القضاء. ومن شأن التشريعات والقرارات الصادرة مؤخرا إكمال مسيرة الانفتاح التي استهلّها نظام التحكيم وتفصيل العديد من المسائل الواردة في النظام.

التشريعات الأخيرة إكمال لمسيرة الانفتاح على بدائل تسوية المنازعات التي استهلها نظام التحكيم

وأهنِّئ هنا المُشرِّع على دأبه في اتخاذ هذه المبادرات بناء على اقتراحات الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص نظرا إلى الاحتياجات الملاحظة في واقع التعامل، وأقترح تعميم ونشر هذه التشريعات والقرارات عن طريق المحاضرات والمنشورات والمواقع الإلكترونية المختصة، لإعلام الأطراف المعنية بها على الصعيد المحلي والدولي سعيا إلى توازن الفرص.

هذا إذا علمنا أن أغلب المحكمين الدوليين والمحامين المختصين ما زالوا على اعتقادهم بأنه لا يجوز للجهات الحكومية في المملكة الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء طبقا للمادة العاشرة من نظام التحكيم.

وما أحاول أن أقوله هنا: لا بد من الانتقال من المبادئ النظرية إلى التعامل الواقعي لإثبات حقيقة التزام السلطات والقضاء والقطاع العام بالانفتاح على التحكيم في العقود المناسبة.

في عام 2018 تحدثتم عن مفهوم (السيف والدرع) في وصف العلاقة بين التحكيم التجاري والجهاز القضائي، وتطرقتم إلى بعض المقترحات لتطوير العلاقة بين التحكيم والقضاء. ما هو تقييمكم للعلاقة بين القضاء وصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة؟ ومدى تطورها في هذا المجال؟

شهدتُ خلال السنوات الخمس الماضية تغيرا جذريا في موقف القضاء السعودي من التحكيم، من نظرة ارتياب تجاه هذا المنافس الذي يدّعي إمكانية العمل دون رقابة حكومية، إلى أن أصبح رديفا لسياسة الدولة يوفر للأطراف الخيار الأمثل لحل نزاعاتهم، وأصبح القاضي الرديف الأقوى للمحكم، مقدما له عند الطلب سند سلطته لضمان نفاذ إجراءات التحكيم بأمثل الظروف وقتا وكلفة.

هذه الثقة بين القضاء والتحكيم لا غنى عنها لجعل دولة ما مكانا آمنا للتحكيم، يجذب الأطراف والمحكمين محليا وإقليميا ودوليا، واثقين بسند القضاء دون أن يَهابوا تدَخّله.

الثقة بين القضاء والتحكيم لا غنى عنها لجعل دولة ما مكانا آمنا للتحكيم يجذب الأطراف والمحكمين محليا وإقليمياً ودولياً

كما إن العامل الأهم في هذا الانفتاح يعود إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري، فقد دأبت قيادة المركز على دعوة القضاة للحوار حول ماهية وواقع التحكيم بشفافية مثالية ودون تحريم أي سؤال أو إحراج أي شخص، وما زالت حلقات الحوار هذه في ذهني كمثال على الجدال البناء مهما كانت خلفية المحاور أو لغته أو عمره، والحق أني أعجبت بعدد القضاة السعوديين المشاركين من جيل الشباب، حين أقارن متوسط عمرهم بزملائهم الفرنسيين (فوق 45 عاما) والبريطانيين (فوق 65 عاما).

أقترح أن يتم تعميم هذا الحوار البَنّاء بذات الدأب على قضاة المدن والمحافظات الأخرى، فمحكمة استئناف الرياض، رغم خبرتها العميقة في التحكيم، لا تستأثر بالولاية نظاما، كما من المهم توفير ذات سبل الحوار والتمرين للقضاة المختصين في المحافظات، لضمان المستوى الأمثل في القرارات القضائية المتعلقة بالتحكيم في شتى ربوع المملكة.

تم مؤخرا ترشيح سعادتكم لعضوية اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري إلى جانب 13 عضوا من الخبراء من مختلف أنحاء العالم. ما هو تقييمكم لهذه الخطوة، وكيف تساهم هذه اللجنة في ترسيخ مكانة المركز وطنيا ودوليا؟

قرار المركز بإنشاء اللجنة الاستشارية وترشيح نخبة من أبرز الخبراء العالميين إلى عضويتها دليل على طموح المركز إلى تَبَوُّؤ أعلى المراتب في مجال التحكيم المؤسسي.

إن استقطاب الخبراء من خمس قارات وفسح الفرصة لهم للعمل يدا بيد مع قيادة المركز لدعم مسيرته بخبرتهم العالمية لا يمكن أن ينتج عنه إلا التطور الإيجابي في قواعد وممارسات المركز، وينعكس مباشرة على نوعية خدماته إلى الأطراف والمحكمين.

اللجنة الاستشارية ستدعم تطوير قواعد المركز وممارساته لتنال ثقة المتقاضين بجودة قواعده وتميز خدماته

المنافسة بين مؤسسات التحكيم العالمية لا حدود لها، والمملكة لم تَجِد عن إمكان اللجوء إلى أي مؤسسة تحكيم في العالم، وهذه الثقة يُثنَى عليها، واللجنة الاستشارية ستدعم قيادة المركز لتنال ثقة المتقاضين بجودة قواعد المركز وتميّز خدماته، وأتطلع قدما إلى المشاركة بدأب في مشاريع العمل التي ستطرحها إدارة المركز على اللجنة الاستشارية.

لاحظ المشاركون في المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري ظهور اسم الدكتور عفّاكي ضمن أبرز المشاركين الدوليين في المؤتمر بنسختيه الأولى والثانية. من واقع مشاهداتكم: كيف تصفون هذا الحدث الدولي الذي انعقد للعام الثاني على التوالي؟

الواقع يتحدث بنفسه. لا أذكر مؤتمرا بين المئات التي شاركت بها في شتى البلدان جمَع بهذا الشكل المثالي بين المستوى العلمي ودقة التنظيم الناجح إلى أصغر الدقائق.

فكلمة السادة الوزراء في افتتاح المؤتمر، معبِّرين

مؤتمر المركز تميز عن غيره في الجمع بين المستوى العلمي ودقة التنظيم الناجح

فيها عن دعم أعلى المستويات في الحكومة لانفتاح المملكة على التحكيم وثقتهم بالمركز السعودي للتحكيم التجاري، وما واكبها من العدد غير المسبوق من الحضور من شتى البلدان، ونوعية المداخلات والحوار على كافة المستويات؛ كل هذه العوامل جعلت من المؤتمر سابقة يحتذى به.

هنيئا لرعاة ومنظمي المؤتمرين على نجاحيهما، وأتطلع قدما إلى المؤتمر الثالث – بإذن الله – ولا أشك أنه سيسير على خطا سابقيه علما ونجاحا.

البروفيسور جورج عفّاكي

- محكم معتمد على لائحة محكمي المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار (ICSID)
- عضو محكمة التحكيم الدولية لغرفة التجارة الدولية (ICC)
- سُمّي مؤخرا مستشارا للتجارة الدولية للدولة الفرنسية بمرسوم من رئيس الوزراء الفرنسي

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

www.sadr.org